International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

الورقة الموجزة

تقرير حول إفريقيا رقم 47
نيروبي/بروسكل، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007

السودان: إخراج أبيي من نفق الأزمات

I. نظرة عامة

يبدو النزاع حول منطقة أبيي في السودان أكثر نواحي اتفاقية السلام الشامل المبرمة عام 2005 عرضة للانفجار وهو يهدد بنسف هذه الاتفاقية التي تزداد هشاشةً يوماً بعد يوم. فبموجب اتفاقية السلام الشامل، تخضع الأرض المتنازع عليها التي تحتوي نسبة كبيرة من احتياطي السودان النفطي لإدارة خاصة وستظلّ تحت سيطرة الرئاسة بانتظار نتيجة الاستفتاء المزمع إجراؤه في العام 2011 والذي سيُحدد إذا كانت المنطقة ستُلحق بما يفترض أن يكون قد أصبح جنوباً مستقلاً. ولكنّ حزب المؤتمر الوطني الحاكم، في خرق لاتفاقية السلام الشامل، يرفض الحكم "النهائي والملزم" الوارد في تقرير لجنة حدود أبيي، مخلفاً فراغاً سياسياً وإدارياً. ولمّا توقفت المفاوضات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الثوري السابق، حشد الجانبان قوتهما العسكرية حول أبيي. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي إعادة العمل على تطبيق اتفاقية السلام الشامل في أبيي على وجه التحديد وبشكل عاجل، قبل الانزلاق مجدداً في دوّامة الحرب.

ظاهرياً، يبدو الحل في أبيي سهلاً ومباشراً نسبياً. فقد أوضح بروتوكول أبيي الوارد في اتفاقية السلام الشامل كيفيّة تسلسل التطبيق بدءاً بترسيم الحدود. غير أن الوضع لا ينفكّ يتدهور، ويُعزا السبب الرئيس إلى تعنت حزب المؤتمر الوطني. فإحلال السلام في المنطقة يتطلب مواجهة البعد السياسي الوطني بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان فضلاً عن البعد المحلي بين جماعات نغوك دينكا ومسيريّة المجاورة. تعرض الخطوات التالية سبيلاً مباشراً للحل:

- يتعين على رعاة اتفاقية السلام الشامل الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي صاغت بروتوكول أبيي أن تبعثَ رسالة قوية ومنسقة إلى حزب المؤتمر الوطني مفادها أن الحزب ملزم قانوناً بتقرير لجنة حدود أبيي ويُتوقّع منه أن يطبقه عن حسن نية. أمّا الأطراف الموقّعة على اتفاقيّة السلام الشامل، والتي يجب أن تستعيد نشاطها فهي كينيا، وأوغندا، ومصر، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنميةIGAD ومنتدى شركائها الدوليين، وجامعة الدول العربيّة والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقيّة، والاتحاد الأوروبي.
- لقد عرضت المجموعة الدّولية لمعالجة الأزمات في تقارير سابقة لها عقوبات هادفة ومتعددة الأوجه ترمي إلى التأثير في النظام فيُبادر إلى احترام ما تعهّد به في اتفاقية السلام الشامل في دارفور. نظراً لهشاشة الوضع في أبيي، لا بد من ممارسة الضغط بأسرع وقت لحمله على الموافقة على تقرير لجنة حدود أبيي.
- لا بد من تخفيف حدة التوتر في أبيي ومحيطها. يعتبر مختلف الأطراف أن الإجراءات الأساسية - ترسيم الحدود وتعيين إدارة محلية - من شأنها أن تحدد النتيجة المحتملة للاستفتاء فبدأت العمل على هذا الأساس. يستطيع المجتمع الدولي المساعدة على تغيير هذه الديناميكية عبر تيسير الحوار بين مسيريّة ونغوك دينكا بهدف تعزيز الضمانات لتتمكن جماعة مسيريّة من الاحتفاظ بحقوق رعاية الماشية في أبيي بعد الاستفتاء وعبر زيادة المشاريع التنموية في مناطق دينكا ومسيريّة. ويتعيّن على بعثة الأمم المتحدة أن تقود هذه الجهود بدعم الهيئات الدوليّة الضامنة لاتفاقيّة السلام الشامل.
- لا يجب إغفال دور النفط الذي يصبّ الزيت على النار ويتعيّن التعامل معه عن حسن نية وتنفيذ بروتوكول أبيي في ما يتعلق بأحكام تقاسم الثروة. ففيما بدأ النفط يُستنفذ في أبيي وبدأت تقديرات العائدات لما بعد العام 2007 تنهار بشكل كبير، تحتوي الحقول الحاليّة على غالبية النفط في الشمال وتشكل عائداتها مورداً أساسياً لديمومة حزب المؤتمر الوطني. وتُقدّر المجموعة الدّولية لمعالجة الأزمات عائدات حقول النفط في أبيي بحوالى 599 مليون دولار لعام 2005 و 670 مليون لعام 2006، و529 مليون دولار لعام 2007. بشكل أكثر شمولية، يرتبط النفط مباشرة بقابلية تطبيق اتفاقية السلام الشامل. فالأطراف كافة بحاجة لأن تفتح حواراً جديد وشفافاً حول مسائل النفط فتُعدَّ خطة تحدد اتفاق تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب بعد العام 2011، في حال صوتت أبيي على الالتحاق بالجنوب المستقل. يجب الإفساح بالمجال للجنة النفط الوطني، وهي الهيئة المشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان التي أنشئت بموجب اتفاقية السلام الشامل، فتضطلع بدورها وتأخذ علماً مباشرةً بجميع البيانات المتعلقة بالإنتاج النفطي.
- يتعين على الرئيس الجديد لبعثة الأمم المتحدة للسودان أشرف قازي أن يُدرج التعاطي مع الأطراف ضمن أولويّاته فيحرص على إنشاء منطقة منزوعة السلاح في أبيي بهدف فصل المسلحين وحصر مخاطر تجدد النزاع. فقد قرر الآلاف من قوات جماعة مسيريّة الالتحاق مؤخراً بالجيش الشعبي لتحرير السودان، الأمر الذي أثار استياء حزب المؤتمر الوطني وأدى إلى اندلاع مواجهة خطيرة بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفيما يجب أن يكون التركيز أولاً على أبيي، يمكن أن تتوسع المنطقة منزوعة السلاح لتشمل كامل الحدود الشمالية- الجنوبية.

يرتبط مصير أبيي مباشرة بمصير اتفاقية السلام الشامل. وعلى رغم أنّ أبيي تشكل بحد ذاتها عنصر نزاع، إلاّ أنها مرتبطة أيضاً بتحديات أكثر شمولية تتعلق بتطبيق اتفاقية السلام الشامل مثل الشفافية وتقاسم الثروة في القطاع النفطي وترسيم الحدود الشمالية - الجنوبية. إذا ما حل السلام في أبيي وانطلقت آلية التنفيذ، فيمكن

أن تشكل أبيي نموذجاً لمسائل حدودية أخرى بين الشمال- والجنوب ولتيسير حوليّات تطبيق مسائل شائكةٍ أخرى. أما إذا لم يتم حل النزاع عاجلاً، فلا شك أنه سيؤخر مسار اتفاقية السلام الشامل فيُشجّع على انجراف البلاد مجدداً إلى هاوية الحرب.

II. أبيي في سياق النزاع

أ. التاريخ

تقع أبيي بين مقاطعتي بحر الغزال وكوردوفان الجنوبية. وهي عالقة جغرافياً وإثنياً وسياسياً بين شمال السودان وجنوبه. تشكل موطن قبيلة نغوك دينكا، أنسباء قبيلة دينكا الجنوبية كثيفة السكان، ويحدها من الشمال والشمال الشرقي رعاة قبيلة مسيريّةTP[1]PT العربية (بقارة) الذين يمرون فيها كل سنة لرعاية ماشيتهم. اتسمت العلاقة تاريخياً بين مسيريّة ونغوك دينكا بالود لا بل شكّلت نموذجاً للتعاون بين الشمال والجنوب. فقد عاش الاثنان ضمن حدود إدارية منفصلة في خلال الاستعمار حتى العام 1905، عندما نقل البريطانيون إمارات نغوك دينكا التسع من بحر الغزال إلى كوردوفان.

بعدما نال السودان استقلاله في العام 1956، احتلت قبيلتا دينكا ومسيريّة مواقع متواجهة في الحروب الأهلية التي اجتاحت البلاد. فاستقطبت الأولى من العام 1956 وحتى العام 1972 الجماعات على طول الحدود الشمالية- الجنوبية. أما نقطة التحول فكانت في العام 1965 عندما أُحرق 72 رجلاً غير مسلحٍ من نغوك دينكا في منطقة بابانوسا في مسيريّة على يد جمهرة وذلك في مركز للشرطة كانوا لجأوا إليه للحصول على الحمايةTP[2]PT. بدأ أفراد دينكا يتحولون بشكل كبير نحو ثوار أنيا-نيا الجنوبيين وقضية الجنوب فيما حصلت قبيلة مسيريّة على معاملة مميزة من الحكومة المركزية وتماهت بقوة مع الشمالTP[3]PT.

وضع اتفاق أديس أبابا الموقع في العام 1972 حداً للحرب الأولى، وتضمن بنداً حول إجراء استفتاء يخول أي "مناطق أخرى تشكل ثقافياً أو جغرافياً جزءاً من التركيبة الجنوبية" بما فيها أبيي الاختيار بين البقاء في الشمال أو الالتحاق بالمنطقة الجنوبية المستقلة حديثاًTP[4]PT. لكن الاستفتاء لم يتمّ أبداً وتواصلت الهجمات ضد دينكا في خلال السبعينات، فأدت إلى تشكيل وحدة نغوك دينكا في أنيا-نيا 2، في أثناء الثورة الجنوبية الصغيرة التي بدأت في النيل الأعلى في العام 1975TP[5]PT.

بدأت الحرب الأهلية الثانية في حزيران/يونيو 1983 مع ولادة الجيش الشعبي لتحرير السودان. فالتحق بهذا الأخير العديد من أفراد نغوك دينكا فيما اضطلعت وحدة أنيا-نيا 2 من أبيي بدور أساسي في تأسيس الحركة الجديدةTP[6]PT. تفاقم تهجير قبيلة نغوك دينكا الذي بدأ في خلال الحرب الأهلية الأولى واستمر في السبعينات في خلال الحرب الأهلية الثانية. وتم اليوم تهجير غالبية شعب دينكا في أبيي. ويعود السبب جزئياً إلى دعمهم السابق، لأنّ العديد في أبيي احتلوا مناصب عسكرية وسياسية عليا في الجيش الشعبي لتحرير السودان وكانت تربطهم علاقات وثيقة برئيسه الراحل جون غارنغ. وفيما تواصلت الحرب، ازدادت المطالبة بالاستقلال في صفوف الجنوبيين بمن فيهم نغوك دينكا. غير أن اكتشاف النفط قد زاد المسألة تعقيداً في أبيي كما في سائر المناطق النفطية القريبة من الحدود الشمالية- الجنوبية. بعد الاكتشاف الأول في العام 1979، بدأ الرئيس نميري يبذل جهوداً حثيثةً لتعديل الحدود وإعادة موضعة المناطق الغنية بالنفط في الشمال بدل الجنوبTP[7]PT.

اشتركت قبيلة مسيريّة في الحرب إلى جانب الحكومة منتصف الثمانينات، فشكّلت الصفوف الأماميّة للقوّات في مواجهة قبيلة دينكا في أبيي وفي الجنوب فامتطى عناصرها الجياد وهاجموا البلدات الجنوبية لنهبها وأخذ العبيد كجزء من الاعتداءات المنظمة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان والمدنيين الجنوبيينTP[8]PT.

أقام بروتوكول ماشاكوس في تموز/ يوليو 2002 الإطار الذي انبثقت عنه اتفاقية السلام الشامل: مقابل بقاء شمال السودان تحت حكم الشريعة الإسلامية، يحظى الجنوب بحكومة ذاتية وباستفتاء حول تقرير المصير يتناول الانفصال أو الوحدة بعد فترة انتقالية تمتد ست سنوات. وقد رُسم حدد جنوب السودان ضمن الحدود الموجودة منذ استقلال الأول من كانون الثاني/ يناير 1956، فأُسقطت أبيي من المشاركة في استفتاء تقرير المصير، ووُضعت مع معاقل الحركة الشعبية لتحرير السودان الشمالية في جبال النوبة (كوردوفان الجنوبية) وجنوب النيل الأزرق (حالياً دولة النيل الأزرق).

ب. مفاوضات أبيي وتقرير لجنة الحدود

بعد توقيع بروتوكول ماشاكوس، دخلت الحركة الشعبية لتحرير السودان في صراع سياسي لتوسع نطاق الحقوق التي اكتسبتها عن الجنوب، بما فيها حق تقرير المصير، لتشمل "المناطق الثلاث" في أبيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. وتولّت تسهيل مفاوضات السلام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنميةIGAD برئاسة الوسيط الجنرال لازاروس سومبيوو من كينيا. في آذار/مارس

TP[1]PT تقسم مسيريّة بين الحمر والزرق.

TP[2]PT Francis Deng، *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (1995 Brookings) ص 292

TP[3]PT المرجع السابق ذكره.

TP[4]PT راجع المادة 3، البند الثالث، اتفاق أديس أبابا حول مشكلة جنوب السودان، آذار/مارس 1972. أعيدت الطباعة في: Abel Alier, *Too Many Agreements Dishonoured: Southern Sudan* (Khartoum, 2003, 2nd reprint)، ص 348.

TP[5]PT Douglas Johnson، "Conflict Areas: Abyei. A summary and elaboration of points raised in the presentation and discussion on Abyei"، 18 كانون الثاني/ يناير 2003، ورقة عمل غير منشورة.

TP[6]PT المرجع السابق ذكره.

TP[7]PT راجع المجموعة الدّولية لمعالجة الأزمات رقم 96، *The Khartoum-SPLM Agreement: Sudan's Uncertain Peace* 25 تموز/يوليو 2005.

TP[8]PT شكلت قبيلة رزيغات جنوب دارفور العنصر المساهم الأساسي الآخر لاستراتيجيا المرحلين. كلاهما تلقى الدعم من حكومة الصادق المهدي وحزب الأمة الذي يرأسه قبل انقلاب العام 1989 الذي قاد الجبهة الإسلامية الوطنية (حالياً حزب المؤتمر الوطني) إلى السلطة. وما يثير السخرية أن كلاً من مسيريّة ورزيغات قد التحقا مؤخراً بالجيش الشعبي لتحرير السودان بأعداد كبيرة ويزداد اعتراضهما على حزب المؤتمر الوطني. تقرير أفريقيا رقم 130، استراتيجيا السلام الشامل في السودان، 26 تموز/يوليو 2007، Crisis Group interviews، تموز/يوليو، أيلول/ سبتمبر 2007.

2003، عقدت جلسة خاصة حول المناطق الثلاث في ضاحية كارين في نيروبي[9]. وقد عقدت نقاشات منفصلة حول كل منطقة مع كل وفد برئاسة "ابن المنطقة". أحرزت جلسة أبيي تقدماً ضئيلاً بسبب خلاف حول تشكيل الوفود. وقد رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان الاعتراف برئيس وفد حزب المؤتمر الوطني الذي كان من قبيلة مسيريّة لأنه جاء من خارج أبيي، الأمر الذي أدى إلى وقف المحادثات[10]. فقبول نغوك دينكا والحركة الشعبية لتحرير السودان بوفد مسيريّة كما تقدم يعني أن هذه الجماعات تقيم في أبيي وبالتالي يمكنها المشاركة في التصويت في استفتاء محتمل.

وبين محاولة الحركة الشعبية لتحرير السودان إجراء استفتاء لتقرير المصير ورفض الحكومة ومحاولتها توسيع نطاق أبيي لتشمل شعب مسيريّة، قامت الأطراف بالخطوات الأولى في لعبة الشطرنج التي لمّا تنتهي اليوم[11]. فقد بدت الأطراف موافقة في مفاوضات كارين حول المعايير التي تحدد المقيمين في أبيي من غير أن تصادق الجلسة عليها أو تذكرها في اتفاق أبيي النهائي[12].

شكلت المناطق الثلاث ولا سيما أبيي إحدى أكثر المسائل صعوبة في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل. فقد كان الخلاف الأساسي حول إجراء استفتاء في أبيي يعطي خيار الالتحاق بجنوب السودان، ما يعني إمكانية الالتحاق بجنوب مستقل بعد الاستفتاء الجنوبي حول تقرير المصير المتوقع في العام 2011. شكل هذا الأمر جوهر طلب الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولم يكن غارنغ ليتنازل أو يتمتع بالمرونة حيال المطالب إذ إن أبيي تحظى بتمثيل رفيع المستوى في قيادة الحركة. واصلت الحكومة رفضها إجراء استفتاء في أبيي معتبرة أن بروتوكول ماشاكوس قد أقفل هذا الباب ولا بد من أن تبقى أبيي في الشمال[13]. ويعود رفض الخرطوم إجراء استفتاء حول أبيي إلى خوفها من فقدان السيطرة على الموارد النفطية في المنطقة التي تشكل غالبية الاحتياطي المثبت في شمال السودان.

في الواقع أدى التدخل الأميركي إلى حلحلة الأزمة. في آذار/ مارس 2004، زار المبعوث الرئاسي إلى السودان، السيناتور السابق جون دانفورث، معقل المفاوضات في نايفاشا وقدم إلى الأطراف مسودة اتفاق حول أبيي. ومع أن الحكومة اعترضت في البداية على تضمين المسودة استفتاءً، إلا أنها عادت ورضخت لضغوط مارستها واشنطن. نصّ بروتوكول أبيي على أن تحظى المنطقة بوضعية إدارية خاصة وأن تخضع لقوانين الرئاسة، كما نصّ على حدود أرض الإمارات التسع التي كانت تابعة لنغوك دينكا وانتقلت إلى كوردوفان في العام 1905. يتعين على لجنة حدود خاصة بأبيي ترسيم هذه المنطقة[14] فيما يتم تأسيس مجلس تنفيذي محلي تعينه الرئاسة قبل الانتخابات المحلية في العام 2009. حدد البروتوكول المقيمين في أبيي على أنهم أعضاء جماعة نغوك دينكا ومواطنون آخرون يقيمون في المنطقة فيما أنيطت لجنة استفتاء أبيي (التي تعينها الرئاسة أيضاً) بمهام تحديد معيار الإقامة. غير أنّ شيئاً من هذا القبيل لم يُطبّق حتّى اليوم.

حاول حزب المؤتمر الوطني جاهداً إدراج شعب مسيريّة على أنّه مقيم في أبيي، بحيث احتسب أن هؤلاء يصوتون على الأرجح للبقاء مع الشمال أكثر من نغوك دينكا. وفيما وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن يستقر بعض أفراد مسيريّة في مدينة أبيي وبالتالي اعتبرتهم مؤهلين للعمل في الإدارة المحلية، إلا أنها رفضت إدراج مسيريّة كقبيلة، مؤكدة أنه على الرغم من مرورها في أبيي لأشهر عدة في السنة لرعاية الماشية إلى الجنوب، إلا أن مقرّ إقامة القبيلة الدائمة هو في مكان آخر. أُعدّ بروتوكول أبيي في الأساس كي يواجه مظالم الحركة الشعبية لتحرير السودان والتهجير الكثيف لنغوك دينكا وقد نجح على الورق في هذه المهام المحدودة. كما ستتم مناقشته أدناه، فإن افتقار حزب المؤتمر الوطني للإرادة السياسية قد حال دون تنفيذ ذلك.

عندما تم تقديم تقرير لجنة حدود أبيي إلى الرئاسة في 14 تموز/ يوليو 2005، رفضه حزب المؤتمر الوطني على الفور متهماً الخبراء الدوليين بتخطيهم صلاحيّاتهم عبر استخدام وثائق ومعلومات ما قبل العام 1905 لتحديد حدود أبيي[15]. استخدم حزب المؤتمر الوطني هذا الادعاء ليحشد مسيريّة ضد التقرير وليسيء حتى استخدام نتائجه[16]. غير أن مقتل جون غارنغ في حادث تحطم

---

[9] بما أن الحكومة ادعت أن نطاق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية محصور بمشكلة جنوب السودان، فقد عقدت المحادثات حول المناطق الثلاث رسمياً برعاية الحكومة الكينية. وشكلت الاتفاقات بشأن المناطق الثلاث جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيّة السلام الشامل؛ فلم يتم الفصل بين البروتوكولات المفاوض بشأنها بمساعدة IGAD وتلك المفاوض عليها بمساعدة كينيا.

[10] Crisis Group interviews، كارين، آذار/ مارس 2003

[11] أوضح الرئيس الأعلى لمسيريّة مختار بابو نمر الذي حضر محادثات كارين بصفته عضواً في وفد الحكومة أمام وفدي الحركة الشعبية لتحرير السودان ونغوك دينكا في لقاء خاص أنه لا يعارض مطالبة دينكا بالأرض مع أنه يعترض على نقل الأرض إلى جنوب السودان. لكن عندما علمت الحكومة بذلك، طلبت منه الالتزام بخط الحكومة أو يتم صرفه. فعاد إلى المحادثات والتزم الصمت. "مقابلة مع دوغلاس جونسون، خبير حول لجنة حدود أبيي، 29 أيار/ مايو 2006. كان جونسون مصدر المعلومات في محادثات كارين.

[12] تتمحور معايير الإقامة الثلاثة حول: 1) سلالة الأب؛ 2) الولادة والإقامة في المنطقة؛ 3) انتماء أحد أفراد الأسرة إلى قبيلة في المنطقة. بحسب موفد الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن رئيس وفد مسيريّة لم يلب هذه المعايير. Crisis Group interviews، 24 آذار/ مارس 2003.

[13] كان عرض طه الأول على غارنغ حول أبيي أفضل العروض لكنه لم يتكرر: استفتاء أو أمر رئاسي بنقل أبيي مباشرة إلى مقاطعة بحر الغزال. Crisis Group interview، أيلول/سبتمبر 2003. تقرير أفريقيا رقم 73، *Sudan: Towards an Incomplete Peace*، 11كانون الأوّل/ ديسمبر 2003.

[14] تمّ لاحقاً تحديد صلاحيّات لجنة حدود أبيي وتركيبتها. ضمت لجنة حدود أبيي خمسة ممثلين عن كل حزب وخمسة خبراء دوليين. إذا لم تتمكن الأطراف من تحقيق الإجماع حول الحدود، كما حصل، يتخذ الخبراء قراراً بذلك استناداً إلى أدلة مستقاة من بحوث لجنة حدود أبيي.

[15] لمراجعة مناقشات الخبراء ومواقف الأطراف، يُرجى الإطلاع على تقرير رئيس لجنة حدود أبيي السفير دونالد بيترسون " Abyei Unresolved: A threat to North-South Agreement " على الموقع التالي: http://www.ndu.edu/inss/symposia/ sudan2006/H pettersonpaper.pdf.

[16] في بداية مناقشات لجنة حدود أبيي، سعى الخبراء الدوليّون إلى اكتشاف إمكانية التوصل إلى تسوية. وافق وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان على ذلك بعكس رئيس وفد الحكومة (حزب المؤتمر الوطني)، السفير ديرديري محمد أحمد. كما صُدت محاولات سابقة قام بها قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان ونغوك دينكا لمحاولة التوصل إلى تسوية، وكان أبرزهم ديرديري الذي كان على ما يبدو واثقاً أن القرائن التاريخية تحد أرض أبيي عند جنوب بحر العرب (نهر كير). "مقابلة مع دوغلاس جونسون"، مرجع سابق ذكره: مقابلات مجموعة الأزمات مع كبار مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان المعنيين بهذه المفاوضات، حزيران/يونيو 2005 و آب/ أغسطس 2006.

مروحيته بعد بضعة أسابيع في 30 تموز/ يوليو قد أخر مسائل تطبيق اتفاقية السلام الشامل كلها وأجبر أبيي على التراجع عن جدول أعمالها. لكن مقتل غارنغ لم يغير موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان وقد أصر خلفه سالفا كير على ضرورة قبول تقرير لجنة حدود أبيي وتنفيذ اتفاق أبيي[17].

ت. جهود حلحلة الأزمة

مع بداية العام 2006، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تعيد لملمة صفوفها برئاسة رئيسها الجديد، فيما تم تأسيس حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. غير أن حزب المؤتمر الوطني بدأ يقوّض بعض عناصر اتفاق السلام، بما فيها أبيي. واجهت الحركة الشعبية لتحرير السودان انقسامات داخلية حادة وتحديات حول قدرتها، بالمقابل لم يكن المجتمع الدولي يمنح الدعم الكافي لأكثر عناصر اتفاقية السلام الشامل هشاشة[18].

في أيار/مايو 2006، أنشأ حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لجنة تنفيذية رفيعة المستوى لمناقشة مشاكل اتفاقية السلام الشامل بما فيها أبيي، وللتباحث في احتمال إجراء شراكة سياسية ممكنة. فشلت المحادثات تقريباً لكن المجتمعين اتفقوا على أربعة خيارات لأبيي: التوصل إلى اتفاق سياسي، إحالة المسألة إلى المحكمة الدستورية، طلب خبراء لجنة حدود أبيي الدوليين للدفاع عن قرارهم، أو اللجوء إلى تحكيم طرف ثالث[19]. شكّل الحوار السياسي الخيار الوحيد الذي خضع للتجربة حيث استمر على نحو متقطع لثمانية عشر شهراً. رفض حزب المؤتمر الوطني دعوة الخبراء الدوليين مع أن حكومة جنوب السودان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان قد جلبتهم إلى جوبا للتوجه إلى البرلمان الجنوبي في منتصف أيلول/سبتمبر 2007[20]. من جهتها، رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان المحكمة الدستورية لأنها موزعة بين أشخاص محسوبين على حزب المؤتمر الوطني والحركة[21].

دعا أمين عام الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنرال باغان عموم إلى قيام هيئة تحكيم أميركية وإلى وضع إدارة بقيادة الولايات المتحدة في أبيي في حال فشل المفاوضات لكن حزب المؤتمر الوطني ردّ بالرفض. وفيما يبدو من المنطقي أن تدير الولايات المتحدة أي تحكيم نظراً للدور الذي اضطلعت به في بروتوكول أبيي، إلا أنه يتعين على الشركاء والضامنين الدوليين بشكل ملح الموافقة على مقاربة مشتركة وممارسة المزيد من الضغوط على حزب المؤتمر الوطني للقبول بتقرير لجنة حدود أبيي. ولا يشكل وسيط مقبول سياسياً المشكلة الأساسية- فيمكن للنرويج أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو جنوب أفريقيا أن تقوم بهذه المهمة أيضاً؛ بل تكمن المشكلة في افتقاد حزب المؤتمر الوطني للإرادة السياسية في قبول الاتفاق وفي غياب العزم والالتزام الدوليّن.

حاولت لجنة التقييم وهي هيئة برئاسة دولية تُعنى بمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، تيسير عمليّة تشكيل إدارة مؤقتة ضرورية في أبيي فيما دارت مناقشات حول المسائل الحدودية الصعبة ومشكلة التمثيل في الإدارة المحلية. لكن سرعان ما انقطعت المحادثات حول هذه المسائل بالتحديد. رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان طلب حزب المؤتمر الوطني إشراك مسيريّة في الإدارة المؤقتة، كما طالبت بمعرفة حدود الإدارة وأصرت على وضع إطار زمني لترسيم الحدود بشكل جذري. أعدت لجنة التقييم تقريراً حول مشروعية رفض حزب المؤتمر الوطني القبول بتقرير لجنة حدود أبيي. بحسب نسخة تم تسريبها، خلص التقرير إلى أن الرئاسة "ملزمة دستورياً" تخصيص منطقة أبيي بوضعية معيّنة وإلى أنّ التأخير يشكل خرقاً لكل من اتفاقية السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت[22].

منذ مبادرة لجنة التقييم، سُجّلت بعض التحركات ولكن لم يُلتمس أي تقدم ملموس. فقد واصلت الأطراف المحادثات حول إعداد إدارة مؤقتة، سيّما وأن السلطات والمعايير محددة بموجب بروتوكول أبيي. بدت الحركة الشعبية لتحرير السودان وكأنها لطفت موقفها، آخذة بعين الاعتبار وثائق غير تقرير لجنة حدود أبيي كمصادر ممكنة لترسيم حدود الإدارة المؤقتة مع أنها أكملت إصرارها على أن تستند الإدارة الدائمة على نتائج لجنة حدود أبيي[23]. في المقابل اقترح حزب المؤتمر الوطني في أيار/مايو وحزيران/ يونيو 2007 إمكانية استناد الحدود على وحدة أبيي الإدارية منذ العام 1995، عندما كانت مقاطعة أبيي تقسم إلى أقاليم أبيي والمجلّد والدبب.

لدى المراجعة، اكتشفت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن حدود إقليم أبيي في العام 1995 كانت أكثر اتساعاً من تلك التي حددتها لجنة حدود أبيي[24]. فقد عدلت الحكومة الحدود في العام 2000 (حيث أنشأت إقليماً رابعاً هو إقليم هجليج في مقاطعة أبيي)، وعدلتها مرة أخرى في العام 2005 (لتضم إقليماً خامساً هو إقليم وادي ستيب). لذا أصبح حجم إقليم أبيي في كل حالة أصغر بعد اقتطاع المناطق النفطية. كما نظرت الأحزاب إلى الحدود السابقة لأقاليم أبيي ووافقت على اقتراح الحركة الشعبية لتحرير السودان

---

[17] يتحدر سالفا كير ونائب رئيس حكومة جنوب السودان ريك ماشار من جماعات قريبة من أبيي تستقبل سنوياً أيضاً رعاة المواشي من قبيلة مسيريّة القادمين من شمال أبيي. ومع أن البعض في الجنوب قد ألمح إلى ضرورة التضحية بأبيي بدل المخاطرة بتجدد الحرب مع الخرطوم، إلا أن القائدين قد أصرا على دعم اتفاق أبيي مؤكدين أن اندلاع حرب جديدة في أبيي قد يسهل امتدادها إلى مناطقهم Crisis Group interview،.

[18] راجع تقرير أفريقيا رقم 106، اتفاقية السلام الشامل في السودان: الطريق الطويل إلى الأمام، 31 آذار/مارس 2006.

[19] المادة 155، "مراقبة اتفاقية السلام الشامل"، آب/أغسطس 2007، http://www.unmis.org/common/documents/cpa-H monitor/cpaMonitor_aug07.pdf.

[20] كان الرئيس بشير يميل في فترة ما إلى استضافة الخبراء لكنه بدل رأيه نزولاً عند إلحاح مسؤولين كبار في حزب المؤتمر الوطني الذين خشوا من أن يدافع الخبراء عن تقرير لجنة حدود أبيي فلا يعبرون عن موقف الحزب، Crisis Group interview، آذار/مارس 2006، أيار/ مايو، أيلول/ سبتمبر 2007.

[21] لا يعتقد المراقبون كلهم أن المحكمة ستقسم بالضرورة بين الأطراف، Crisis Group interview، 25 أيلول/ سبتمبر 2007 "يتعين على المحكمة التطرق إلى تطبيق اتفاقية السلام الشامل"، بحسب خبير قانوني سوداني "لكن لم يتم اختبارها بعد. لذا من المبكر جداً استبعادها"، Crisis Group correspondence، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

[22] أعد التقرير خبير لجنة التقييم القانوني الدكتور ماركوس بوكفورد وكان يمكن الاطلاع عليه سابقاً على الموقع التالي www.gurtong.org

[23] Crisis Group interviews، حزيران/يونيو- أيلول/سبتمبر 2007

[24] Crisis Group interview مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان، حزيران/يونيو 2007.

القائم على إعداد لجنة مشتركة مؤلفة من أربعة عشر شخصاً لإجراء بحث حول حدود إقليم أبيي في الأعوام 1974 و1977 و1995TP[25]PT. فالحركة الشعبية لتحرير السودان تعتقد أن هذه التواريخ الثلاثة تعني جلب المزيد من الأراضي لأبيي، بمساحة تفوق ما ورد في تقرير لجنة حدود أبيي وقد حذر مسؤول رفيع المستوى من أننا "لن نقبل إذا جاءت النتيجة أقل من تقرير لجنة حدود أبيي".TP[26]PT

ومع أنه يمكن اعتبار ما سبق خطوة خجولة إلى الأمام، إلا أن ما من تقدم قد أحرز حول مسألة التمثيل في الإدارة المؤقتة. فقد وافقت الأطراف على استخدام شروط بروتوكول أبيي لتحديد التمثيل في الإدارة المؤقتة- أعضاء من جماعة نغوك دينكا وسودانيون آخرون مقيمون في المنطقة- لكن ما من سبب يحمل على الاعتقاد بأن حزب المؤتمر الوطني سيوقف جهوده لاعتبار مسيريّة من ضمن هؤلاء المقيمين. ولكنّ تُسجّل تحوّلات في المنطقة، مع اجتياح جماعة مسيريّة موجة من الغضب تجاه فوران حزب المؤتمر الوطني، حيث أن عدداً مهماً من عناصر الحزب بدأ يلتحق بالجيش الشعبي لتحرير السودان، لأنه رأى في جوبا مركز سلطة أقرب وأكثر لطفاً من الخرطوم. يشاع أن عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفاً من قوات مسيريّة من حركة شهامة يخيمون في الدبب على أمل الالتحاق بالجيش الشعبيTP[27]PT. سعى حزب المؤتمر الوطني مراراً إلى استعادة مسيريّة إلى صفوفه، حيث قام مسؤولون كبار في صفوفه بمن فيهم الرئيس بشيرTP[28]PT بزيارتهم، إلا أنه يبدو أن معارضة مسيريّة بدأت تتزايد.

وتكمن إحدى نقاط ضعف بروتوكول أبيي في أن الوسطاء قد سمحوا للأحزاب بتمثيل الجماعات. ومع أن مواقف نغوك دينكا والحركة الشعبية لتحرير السودان كانت دائمة التوافق إلا أن حزب المؤتمر الوطني استغل مراراً مسيريّة بطريقة أظهرت أن مصلحته مرتبطة بحقول النفط. فقد تمكن من استغلال عدم مشاركة مسيريّة الجوهرية في المفاوضات. وأخذ حزب المؤتمر الوطني يبث المعلومات الكاذبة حول تقرير لجنة حدود أبيي ويثير مشاعر عدم الأمان حول حقوق رعاية الماشية، فحشد بالتالي القبيلة ضد تقرير الحدود والبروتوكول. غير أنه أخطأ على الأرجح في الحسابات. فعلى الرغم من محاولاته تضليل القبيلة، أدّى استبعادها عن المفاوضات فيما بدا وكأنه اتفاق ضمني على حسابها، إلى قلب العديد من أفرادها ضدّ الحزب. ويسود أجواء القبيلة سخطٌ حيال التأثيرات البيئيّة السلبيّة التي تُحدثها أعمال التنقيب عن النفط في مناطقها وحيال تناذر الفوائد المتاحة للمجتمع المحلّي نتيجة هذه التطوّرات ولو كان على شكل عمالة وضيعة.

وما زاد من الاحتقان الإهانة الإضافية التي وجهها حزب المؤتمر الوطني في خلال الأيام الأخيرة من مفاوضات اتفاقية السلام الشامل في جبال النوبة، عندما طالب بحل كوردوفان الغربية التابعة لمقاطعة مسيريّة وضمها إلى كوردوفان الجنوبية. قد يكون تقارب مسيريّة من الجيش الشعبي لتحرير السودان أسلوباً لمقاومة تأثير نغوك دينكا داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان لكنه يشكل أيضاً مؤشراً على انتقال ديناميكيات السلطة في المناطق الانتقالية من الخرطوم إلى جوبا.

في بداية أيلول/سبتمبر 2007، سافر وفد صغير من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الدبب لمناقشة اندماج قوات مسيريّة. غير أنه تم توقيفه في المجلّد حيث أحاطه رتل كبير من القوات المسلحة السودانية متهماً إياه بخرق اتفاقية السلام الشامل عبر حمل السلاح إلى الشمال. ازداد التوتر فيما تمت محاصرة الوفد لأيام عدة قبل تدخل لجنة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار ومحاولتها إيجاد تسويةTP[29]PT. أبقت القوات المسلحة السودانية على مجموعات مسلحة كثيفة في أبيي وحولها وفي المناطق النفطية المجاورة - يقال إن حوالى 15000 عنصراً تمركزوا في هجليج، الشريان النفطي الأساسي في المنطقة والتابع لأبيي بحسب لجنة حدود أبييTP[30]PT. في المقابل، حشد الجيش الشعبي لتحرير السودان قواته جنوب أبيي وفي المناطق النفطية على طول الحدود الشمالية- الجنوبية. وتصطدم جهود دمج مسيريّة في الحركة الشعبية لتحرير السودان بالعراقيل لأنّ اتفاقيّة السلام الشامل ستشترط في قوّات الجيش الشعبي لتحرير السودان أن يُعيد انتشاره في الجنوب. ويبدو بأنّ الكثيرين يرفضون الأمر ولم يتحرّك أحدٌ بعد. وطالما أنّ القوّات مرابضة في الشمال تحت لواء الجيش الشعبي لتحرير السودان، يتنامى خطر التصادم مع القوّات المسلّحة في السودان فتنطلق شرارة نزاع أكبرTP[31]PT.

ومع أن المنطقة لم تشهد أي تقاتل بين القوات السودانية المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان منذ حادث ملكال في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، إلا أن خطوط التماس قد رسمتTP[32]PT. تتواجد بعثة الأمم المتحدة في أبيي لكن حزب المؤتمر الوطني رفض في البدء السماح لها بالسفر إلى شمال بلدة أبيي، في خطوة سرعان ما قلدها الجيش الشعبي لتحرير السودان، بحيث أصبحت بعثة الأمم المتحدة عاجزة عن مراقبة معظم المنطقة. في الواقع لم يتم دمج الوحدة المدمجة المشتركة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات السودانية المسلحة في أبيي. لذا فإن حلحلة أزمة أبيي قبل انفجار الوضع قد تتطلب إعادة التزام دولي مهم.

III. تحديد ثروة أبيي النفطية

منذ اكتشافه في العام 1979، شكل النفط عاملاً متنامي الأهميّة في السياسات والحكم في السودان. عندما بدأ الإنتاج في العام 1999، أعاد

---

[25] Crisis Group interview 25 أيلول/ سبتمبر 2007، سيمون أبيكو، "اقتراح حكم انتقالي لمنطقة السودان النفطية المتنازع عليها"، رويترز، 10 آب/أغسطس 2007

[26] Crisis Group interview 17 أيلول/ سبتمبر 2007

[27]PT مقابلات ومراسلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة تموز/ يوليو، أيلول/ سبتمبر 2007.

[28]PT غادر حوالى 1200 فرد من مسيريّة ديباب وشهامة بعد زيارة البشير Crisis Group interview، 16 أيار/ مايو 2007.

[29]PT Bullen Kenyi وIsaac Swangin، "SPLA/SAF standoff ends without incident"، The Juba Post، 13 أيلول/ سبتمبر 2007.

[30]PT Crisis Group interview مسؤول بعثة الأمم المتحدة، أيلول/ سبتمبر 2007.

[31] UN Crisis Group interviews، مسؤولون في الأمم المتحدة والحركة الشعبيّة لتحرير السودان، أيلول/سبتمبر 2007 ومراسلات 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 2007. يُمكن أن تتطلق هذه الشرارة بمحاولة القوّات المسلّحة في السودان نزع سلاح مسيريّة.

[32]PT Crisis Group interview مسؤول رفيع المستوى في بعثة الأمم المتحدة، أيلول/ سبتمبر 2007؟

إحياء قدرة الحكومة على شن الحرب ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب واستقبل استثمارات خارجية حفزت النمو السريع في اقتصاد خاضع للعقوبات الاقتصادية الأميركية منذ العام 1997. فالنفط هو حرفياً لولب اتفاقية السلام الشامل. ومع أنها شكلت إحدى المسائل الأساسية الكثيرة التي تم التفاوض حولها في نيفاشا، إلا أن حصة الخمسين بالمائة من مال النفط الجنوبي الذي تحصل عليه حالياً حكومة جنوب السودان يشكل تقريباً كامل عائداته. وقد تسبب انخفاض هذه العائدات في آذار/مارس 2007 بمشاكل كبيرة لحكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان اللذين وجدا صعوبة في تأمين الرواتب. ومع أن مصادر الدخل القومي أكثر تنوعاً، إلا أن صادرات النفط تبقى المصدر الأكبر الوحيد للعملة الأجنبية، متيحة لحزب المؤتمر شن الحرب في دارفور ورشوة من يقف في وجهه، مواصلاً تكتيكات فرّق تسد في أرجاء البلاد كلها.

لا يتسم قطاع النفط بالشفافية وهو لا يزال خاضعاً لسيطرة حزب المؤتمر الوطني. يستشري الفساد في طبقات حزب المؤتمر الوطني- الشركات التابعة له ووكالات الأمن التي تعيش من موارد الدولة بحيث تبدو مهمة نسبياً. كما أن الفساد يطرح مشكلة مقلقة أيضاً في الجنوب داخل حكومة جنوب السودان حيث يتجلّى بوضوح أكبر. غير أن حكومة جنوب السودان تعي المخاطر التي يطرحها هذا الوضع. فقد تم صرف وزارة المالية بأكملها بما فيها الوزير وتم إعداد لجنة مكافحة الفساد. غير أن مركزية النفط في اقتصاد السودان يعني أنه لا بد من حصول التغيير على المستوى الوطني. تشكل اللجنة الوطنية للنفط، الهيئة المشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان التي لحظتها اتفاقية السلام الشامل والتي أبصرت النور أخيراً بعد أكثر من سنة من الإعاقات الإدارية، وهي تمثل نقطة بداية أساسية. ومع ذلك لا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان مبعدة عن القطاع النفطي، بحيث تعتمد على حسابات وأرقام تقدمها وزارات المالية والطاقة التي يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني.

نظراً لوضعية أبيي السياسية الفريدة، فإن تحديد مواردها النفطية يشكل عاملاً حيوياً للتمكن من فهم تصرفات الأحزاب وحساباتها بشكل أفضل، فضلاً عن تفادي النزاع وإيجاد الحلول الممكنة. وبهدف تحديد الثروة النفطية ضمن حدود أبيي، استخدمت مجموعة الأزمات، وكما سيُشار إليه أدناه، الخريطة رقم 1 من تقرير لجنة حدود أبيي TP[33]PT وخريطة أخرى لحقول النفط والبنى التحتية النفطية لأحواض المجلّد وملوت وقد اشترتها من شركة IHS Energy[34]. بعد تطبيق المعلومات الشاملة المتوفرة على الخارطتين، أصبح بالإمكان تحديد أي حقول نفطية وأي آبار تقع ضمن أبيي كما حددتها لجنة حدود أبيي. وقد حدد بروتوكول أبيي أحكاماً خاصة حول تقاسم الثروة لعائدات النفط المنتج من أراضي أبيي TP[35]PT، بشكل منفصل عن النفط في الجنوب والشمال TP[36]PT. بحسب هاتين الخارطتين، تملك أبيي ثلاثة حقول نفط أساسية- هجليج وديفرا ومجمع بامبو- وحوالى العشرة بالمائة من حقل توما ساوث TP[37]PT.

أ. الإنتاج، الاحتياطي والعائدات

لم يستطع السودان في إنتاج النفط من تحقيق مستويات مهمّة إلاّ بعد استكمال خطّ لتصدير النفط عبر الأنابيب من وسط السودان إلى ساحل البحر الأحمر عام 1999. بدأت أعمال التنقيب أواسط السبعينات ونجحت شركة شيفرون Chevron بحفر العديد من الآبار في منطقة أبيي أوائل الثمانينات بدءاً بطيّب 1 عام 1981PT TP[38]PT. انسحبت شركة Chevron عام 1984 بعد اعتداء الجيش الشعبي لتحرير السودان على منشآتها ولم يكن السودان يملك بعد الموارد الفنيّة أو الماليّة لتطوير موارده الخاصة. بدأت الاستثمار الجدي أواسط التسعينات، وشمل أبيي. عام 1996، بدأت شركة الطاقة الكنديّة المستقلة Arakis EnergyTP[39]PT بتطوير حقول هجليج، الوحدة والحقول المجاورة لها (القطاعان 1 و2) ومن ثمّ قدّرت حصر احتياطي 600 مليون القابل للاسترجاع بـ 1.2 مليار برميل TP[40]PT.

دخلت Arakis في شراكةٍ اتحاديّة مع العديد من شركات أخرى موحّدة تحت اسم شركة النيل الكبرى لعمليّات البترول (Greater GNPOC(Nile Petroleum Operating Company بهدف جمع المال لبناء خطّ أنابيب Greater Nile Oil Pipeline(GNOP) الممتد على مسافة 1590 كيلومتراً من الحقول إلى مطراف سواكيم النفطي الواقع على مقربةٍ من مرفأ السودان TP[41]PT. يعبر خطّ النفط في وسط منطقة أبيي الأساسيّة لإنتاج النفط (القطاع 2). انضمت إلى الاتحاد شركات صينيّة تولّت معظم شؤون الهندسة والتجهيزات والبناء لإقامة منشآت الحقول وخطّ

TP[33]PT حدود منطقة أبيي، الخريطة رقم 1. تقرير لجنة حدود أبيي على الموقع التالي http://www.sudanarchive.net/cgi-bin/sudan?a=d&d=Dl1d18.46&raw=1.

TP[34]PT "السودان: حوضا المجلّد وملوت"، خريطة من إعداد IHS Global Exploration and Production Service، أيلول/ سبتمبر 2006.

TP[35]PT تحصل الحكومة الوطنية على 50% من عائدات أبيي؛ فيما تحصل حكومة جنوب السودان على 42% وبحر الغزال وكوردوفان الغربية (حالياً كوردوفان الجنوبية) وشعب نغوك دينكا ومسيريّة المحليين على 2% لكل منهم.

TP[36]PT تتقسم العائدات في الجنوب مناصفة بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان بعد وضع 2% جانباً للدولة المنتجة للنفط. أما العائدات النفطية في الشمال فتعود مباشرة إلى ميزانية الحكومة المركزية.

TP[37]PT يطالب بهجليج كل من الشمال والجنوب وقد تتسبب باختلافات بين تقرير لجنة حدود أبيي ولجنة الحدود الشمالية الجنوبية. في العام 2004، حاول حزب المؤتمر الوطني نقل هجليج من دولة الوحدة (في الجنوب) إلى إقليم كيليك في كوردوفان الجنوبية. حصلت Crisis Group على نسخة من الأمر الإداري موقعاً من مسؤول حزب المؤتمر الوطني الرفيع المستوى نافع علي نافع في العام 2005. لمزيد من المعلومات راجع تقرير مجموعة الأزمات رقم 96، *The Khartoum-SPLM Agreement: Sudan's Uncertain Peace* 25 تموز/ يوليو 2005.

TP[38]PT خارطة "السودان: حوضا المجلّد وملوت" لأنف ذكرها.

TP[39]PT حازت شركة Arakis على حقوق شركة Chevron الامتيازيّة عام 1998 بعد أن أُعيدت هذه الأخيرة إلى الحكومة فتوزّعت وأُعيد بيعها.ووضعت Talisman، شركة كنديّة أخرى، يدها على Arakis عام 1998 بعد أن واجهت الأخيرة صعوبات في جمع رأس المال لبناء خطّ أنابيب بكلفة 930 مليون دولار وعلى الرغم من حصولها على مساعدات بقيمة 700 مليون دولار من شركاء GNPOC (CNPC من الصين، 40%؛ Petronas من ماليزيا، 30%؛ ONGC من الهند، والتي اشترت حصّة Talisman 25%؛ وشركة النفط الوطنيّة السودانيّة، Sudapest، 5%) ومن النجاحات الباهرة التي حققتها بين عامي 1995 و1998.

[40] "Sudan Country Analysis Brief" ، الإدارة الأمريكيّة حول معلومات الطاقة، USEIA
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Sudan/Oil.htmlH

TP[41]PT على الرغم من أنّ خطوط النفط بُنيت في الأساس لنقل 200000 برميل في اليوم إلا أنّ قدرتها الحاليّة تبلغ 450000 برميل نفط في اليوم.

النفط كما 70% من توريدات الخطّTP[42]PT. في شهر أيلول/سبتمبر 1999، غادرت أوّل شحنةٍ من نفط "خليط النيل" الخام مطراف التصدير.

بعد عام 1999، حلّق إنتاج النفط في السودان وبلغ عام 2000 حوالى 181000 برميل في اليوم في العام الأول لعمل خطّ الأنابيب الفعلي وارتفعت الأرقام بشكل مستدام في جميع الحقول التي يشملها عقد الامتياز حتّى العام 2003 حين بلغ الإنتاج حوالى 262000 برميل في اليوم. وفي خلال هذه الفترة، بدأ الإنتاج في القطاع 4، الذي يقع جزء كبير منه في أبيي. بحلول العام 2003، شكّلت أبيي مصدر أكثر من ثلث إنتاج النفط في السودانTP[43]PT. ومنذ ذاك، بدأ الإنتاج في غالبيّة الحقول بالتراجع بما فيها الحقول في أبيي. ودخلت بعض الحقول الجديدة على الخط في أجزء أخرى من حقول تنازل GNPOC فلطّفت من نسب التراجع الإجماليّة كما ودخلت على الخط خطوطٌ وبنى تحتيّة إضافيّة (بما فيه أنابيب ومصافٍ جديدة) في مناطق أخرى من السودان بدءاً من العام 2003. وبحلول الفصل الأخير من العام 2006، شكّل إنتاج النفط من حقول حوض ملوت كما من القطاعين 5 و6 حوالى نصف إنتاج البلاد الذي تضاعف فعليّاً في فترة لا تتعدّى ثلاث سنوات.

يبيّن الجدول الأوّل في ما يلي تاريخ حقول الإنتاج في منطقة أبيي وتوقعات الإنتاج المستقبليّة بمقدار البراميل في اليوم ويُبيّن الثاني العائدات ذات الصلةTP[44]PT:

	توما ساوث بنسبة 10%	ديفرا	هجليج	مجمع بامبو	**مجموع**
1999	3250	0	38200	0	**43449**
2000	4450	0	36200	0	**42650**
2001	4700	0	58200	13000	**77901**
2002	4650	0	54400	19700	**80752**
2003	4800	0	44200	18300	**69303**
2004	4270	25100	35200	16300	**82874**
2005	3250	30000	23200	14600	**73055**
2006	1990	25000	24500	12800	**66296**
2007	1480	13800	19900	11300	**48487**
2008	1180	7100	17200	10100	**37588**
2009	970	4000	15100	9200	**31279**

يُبيّن الجدول أدناه تقديرات عائدات أبيي للأعوام بين 2005 و2009TP[45]PT:

	صافي العائدات (مليون)	الإنتاج (بقياس مليون برميل)	سعر البرميل
2005	$599	28.66	38.96
2006	$670.85	24.20	$52.03
2007	$529.39	17.70	$52.03
2008	$440.60	13.76	$55.71
2009	$388.87	11.42	$59.24

انحسر إنتاج أبيي من النفط وتراجعت التوقعات بشكل حاسم بعد عام 2006. كما تراجعت أهميّة أبيي النسبيّة لقطاع النفط في السودان. وبالمقارنة مع أكثر من ربع مجموع إنتاج النفط لعام 2003، ستكون النسبة أقلّ من 8% لعام 2007. أمّا تقدير احتياطي النفط المتبقي في أبيي فهو عمليّة غير دقيقة. وانطلاقاً من الجدول أعلاه، يتوقع بأن تكون أبيي قد أنتجت بين عامي 1999 و2006، 196 مليون برميل. وكان مجموع احتياطي مختلف الحقول المعروفة قبل الإنتاج حوالى 395 مليون برميلTP[46]PT. وفي هجليج وهي أكبر الحقول في أبيي كان الاحتياطي القابل للاسترجاع قبل الإنتاج حوالى 200 مليون برميل. كما يُمكن إضافة 10% من إنتاج توما ساوث إلى هذه الحسابات أي 165 مليون برميل، ومجموع إنتاج هذه المنطقة 16.5 مليون برميل. وحالياً تتراجع معدلات إنتاج جميع الحقول في أبيي وهذا يعني إنتاج أكثر من نصف الاحتياطي القابل للاسترجاع. وتفيد أدلّة أخرى أنّ غالبيّة الاحتياطي القابل للاسترجاع المستنفذ تشمل نسبة قطع المياه المرتفعة وعمليّات الخرط القائمة في الحقول لا سيّما في القطاعين 1 و TP[47]PT2.

لمعالجة هذه المشاكل، تصدر تقارير عن الحفر الأفقي وتشير إلى أنّ الحقول أصبحت في محطة الاسترجاع الثالثة. وبأخذ جميع هذه

TP[42]PT Yitzhak Shichor، " Sudan: China's Outpost in Africa"، *China Brief* (Jamestown Foundation)، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

TP[43]PT تأخذ هذه النسبة بعين الاعتبار حصّة توما ساوث البالغة 10% والواقعة خارج أبيي وهي حقل النفط الوحيد الذي يبدو مشروكاً بأحد خطوط أبيي الحدوديّة. فلا الخرطوم ولا حكومة جنوب السودان تضمّان على ما يبدو ساوث توما في حساباتهما لإنتاج أبيي من النفط. ولكنّ هذه المسألة سوف تشكل مثار جدلٍ في المستقبل.

TP[44]PT حصلت مجموعات الأزمات الدوليّة على هذه الأرقام عام 2006 من مسؤول رسمي يعمل في قطاع النفط العالمي.

TP[45]PT مراجعة الملحق "ب" أدناه للاطلاع على الحسابات التي أفضت إلى نتائج العام 2005، والافتراضات المستخدمة لتحديد العائدات. استقيت التوقعات للفترة الممتدة بين عامي 2005-2009 من معلومات وكالة USEIA في بيان الطاقة السنوي لعام 2006 " Annual Energy Outlook 2006"، وذلك باستخدام سعر النفط الخام المستورد وبافتراض أنّ سعر التصدير/التكرير في السودان يوازي نسبة مئويّة ثابتة مبنيّة على معدّل السنوات الأخيرة. تستخدم أسعار العام 2004 الثابتة (الفعليّة) بعملة الدولار لذا فهذه أرقام العائدات الفعليّة.

TP[46]PT Crisis Group interview، تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

TP[47]PT "Sudan Explores New Areas Opened Up by Peace Agreement"، *International Oil Daily*، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، و Crisis Group interview ، آب/أغسطس 2006. يُقصد بقطع المياه كميّة المياه الخارجة من البئر لقاء استخراج نسبة معيّنة من النفط. أمّا الخرط فيُشير إلى حالة تدفق المياه حول الطرف المثقوب من الأنبوب نتيجة ظروف ماديّة والذي يعلو على طبقة المياه العليا (ما يولّد نوعاً من المخروط المائي حول طرف الأنبوب المثقوب)، فلا يمتد البئر إلى أبعد من حدّ المياه على الرغم من أنّ عمقه يوازي طبقة النفط في الجزء الأكبر.

المواضيع بعين الاعتبار، إضافة إلى توقعات الإنتاج على المدى القصير، يبقى لأبيي حوالى 200 مليون برميل من الاحتياطي القابل للاسترجاع. وقد لا يكون بعض الحقول الأصغر حجماً مستداماً من الناحية الاقتصاديّة، حيث أقدم أعضاء اتحاد GNPOC على استثمارات كبيرة في مواقع أخرى في السودان. وبالتالي من المرجح أن يكون قد تم استنفاذ أكثر من نصف كميّات النفط التي ستنتجها مدينة أبيي أبداً. ولكنّ CNPC تتولى القيام بأعمال تنقيب جديدة في أبيي بما فيه في بحر العرب (نهر كير). ولكن يبدو أنّ العمليّات الجديدة تُلحق ضرراً بالبيئة فتُسبب طوفان وتغيّرات جذريّة في ريّ الأرض الزراعيّةTP[48]PT.

ومنذ دخول بروتوكول أبيي حيّز التنفيذ في كانون الثاني يناير 2005، وُضعت خطّة لتشارك عائدات منطقة أبيي النفطيّة للفترة الانتقاليّة إلى حين استفتاء العام 2011TP[49]PT. ولكنّ رفض حزب المؤتمر الوطني الموافقة على الحدود التي رسمتها لجنة حدود أبيي يعني بأنّ عائدات أبيي النفطيّة لم توزّع على الشكل الصحيح. وتُقدّر العائدات بين عامي 2005 و2007 بحوالى 1.8 مليون دولار. وتبلغ حصّة حكومة جنوب السودان ونسبتها 42% مقدار 756 مليون دولار وحصّة لكلّ من ولايتي بحر الغزال وجنوب كوردوفان وشعوب دينكا نغوك ومسيريّة البالغة 2% ، مبلغ 36 مليون دولار. وكانت الحكومة المركزيّة قد سددت بعض عائدات النفط إلى حكومة ولايتي جنوب كوردوفان والوحدة ولكن حيث لم يجر بعد ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، ولم تفسّر الحكومة بعد حساباتها، من غير المعلوم إذا تمّ تضمين بعض عائدات أبيي في ما يُسدد لهاتين الولايتين.

ب. التبعات

إذا اتضح بحول العام 2011 أنّ احتياطي أبيي المتبقي من النفط صغير نسبياً مقارنةً باحتياطي مواقع أخرى من السودان، فقد تفقد أبيي موقعها ولا تعود مصدر نزاع بين الخرطوم وأي حكومة مستقلة محتملة في المستقبل في الجنوب. ولعلّ الخرطوم شجّعت على استثمار حقول أبيي بسرعةٍ أكبر لكي يحصّل النسبة الأكبر من الأرباح قبل الاستفتاء، على الرغم من غياب أي أدلةٍ حول الموضوع. وحيث تتمتع الحقول في مواقع أخرى بخصائص إنتاج مشابهة ونظراً لتكوين أبيي الجيولوجي ولرغبة شركات GNPOC في تحقيق الحدّ الأقصى من المكاسب على رأس المال، تُطرح علامة استفهام حول قدرة خرطوم على التأثير في معدلات استنزاف الحقول. ولكنّ حزب المؤتمر الوطني كان على الأرجح على بيّنةٍ من مسلك أبيي الإنتاجي عندما وافق على اتفاقيّة السلام الشامل والبروتوكول على الرغم من أنّه لم يتوقّع أبداً أن ترصد لجنة حدود أبيي هذا القدر من الثروة النفطيّة في داخل أبيي التي ستخضع لاستفتاء عام 2011.

بمعزلٍ على الإنتاج، ستحتفظ أبيي بأهميّتها بفعل بنية خطّ الأنابيب التحتيّة. فلا يعتمد القطاع أ وحده على GNOP في أبيي بل يسلك القطاع 5 أ مسلكه حيث دخل حقل ثار جاث على الخطّ في شهر آب/أغسطس 2006. يُمكن أن تفوق تكاليف الترانزيت ما تجنيه أبيي من إنتاج يوم واحد وذلك رهنٌ بالتطوّرات في الجنوب وبمعدل تراجع احتياطي أبيي وأجله. فلن تستطيع أبيي أن تجمع رسوم الترانزيت إلاّ تحت سلطةٍ قضائيّة أخرى ولعلّ هذا قد يكون حافزاً للبقاء تحت سلطة الشمال. ولكن في حال بقيت أبيي في الشمال، لا ضمانة تؤكّد على أنّها ستتمكن من الاحتفاظ بهذه الرسوم فقد تراها تتسرّب إلى خرطوم. ولا يُحدد البروتوكول معنى أن يستمر "الوضع الإداري الخاص" تحت سلطة الشمال بعد انتهاء الفترة الانتقاليّة. وبالتالي تُعقد مفاوضات مهمّة قبل العام 2011 وهي يُمكن أن تؤثّر في نتيجة اقتراح أبيي كما في نتيجة الاستفتاء نفسه.

والأهمّ أنّ هذه الأرقام تُساعد على تسليط بعض الضوء على رفض حزب المؤتمر الوطني تقرير لجنة حدود أبيي. أمّا التبعات الماديّة فمهمّة. فحتّى في غياب خطر أن ينقل الاستفتاء أبيي إلى جنوبٍ مستقل، تعني موضعة هذه الحقول في أبيي أنّه يتعيّن على الحكومة المركزيّة أن تُشارك نصف العائدات بدل الاحتفاظ بها كاملةً في الميزانيّة الوطنيّة. وقد يقتضي إيجاد حلّ بشأن أبيي تحلّي الجيش الشعبي لتحرير السودان بالمرونة بهدف التخفيف من وقع الصدمة الماليّة على الخرطوم. وعلى العكس إذا أقدمت أبيي والمجتمعات المحليّة على منح هذا المبلغ من المال بنيّة حسنة إلى حكومة جنوب السودان، فقد تُساهم في تدعيم صفقة السلام. ولكنّ الدرب لا تزال طويلة والعمل كثير تمهيداً لتلقي هذا المال وتحديد الأولويّات. ويصحّ هذا بشكلٍ خاص لمجموعتي دينكا نغوك ومسيريّة وهما الوحيدتان المخوّلتان صراحةً مشاركة الثروة النفطيّة ويصحّ هذا أيضاً لمقاطعات جنوب كوردوفان وبحر الغزال. وعلى الرغم من التطوّرات المحرزة، يتعيّن على حكومة جنوب السودان أن تحرص على استخدام عائدات أبيي النفطيّة استخداماً شفافاً وعادلاً على مستويي الإقليم والدولة.

IV. كسر الجليد

لا بدّ من معالجة خطر النزاع المتجدد في أبيي على المستويين الوطني والمحلّي ولكنّ التحدي الأوّل يمكن في التغلّب على مقاومة حزب المؤتمر الوطني لتطبيق الاتفاقيّة بنيّة حسنة ويبدأ هذا بقبول تقرير لجنة حدود أبيي. فالطرفان واقعان في مأزق وعلى الأرجح أن تبقى جهود استحداث إدارة مؤقتة عالقةً بين أنياب الاختلافات بشأن الحدود والتمثيل في تلك الإدارة. ويرتبط تعنّت حزب المؤتمر الوطني باحتياطي أبيي من النفط. ويتعيّن على الأسرة الدوليّة، يقودها شهود اتفاقيّة السلام الشامل وهيئاته الضامنة، أن تبعث برسالة واضحة ومتماسكة إلى النظام تؤكّد فيه على التزامها قانوناً بتقرير لجنة حدود أبيي وبتطبيق أحكامه. وكانت الضغوط الدوليّة على أبيي خجولةً ويجب أن يتبدّل هذا الوضع بسرعة لخلق الجوّ السياسي الضروري في خرطوم لمعالجة المسألة.

وعلى المستويات المحليّة يتعيّن على بعثة الأمم المتحدة لدارفور أن تبذل مزيداً من الجهود لكي تفسح بالمجال للحوار بين زعماء دينكا نغوك و مسيريّة. وتبدو العلاقة بين هاتين المجموعتين مستقرّةً سيّما وأن انخراط مقاتلي مسيريّة في الجيش الشعبي لتحرير السودان يحفف من خطر اندلاع نزاع جديد، مع أنّه حيث يضيق صبر مسيريّة وتزداد غضباً، فقد تتجرف للتورّط في خروج النزاع عن دارفور. ومن الإشارات المبكرة على هذا الغضب، الاعتداء المشترك الذي شنّته في شهر آب/أغسطس عناصر من حركة العدالة والمساواة و مسيريّة على قاعدة للشرطة في واد بندا، شمال كوردوفان. ومن شأن إقامة

TP[48]PT مراسلات Crisis Group، 22 آذار 2007.
TP[49]PT مراجعة الملاحظة 34 أعلاه.

إدارة فاعلة في أبيي يليها إطلاق عمليّة المصالحة التي تدعو إليها الاتفاقيّة أن يُشكّل الاستراتيجيا على المدى القصير لتحسين الظرف.

أمّا الخطر المحلّي الأبرز فيلد من خوف مسيريّة يغذيه حزب المؤتمر الوطني، بأن يؤدي تطبيق بروتوكول أبيي والاستفتاء بشأن الانضمام إلى الجنوب، إلى خسارة حقوق الرعي. تحمي الاتفاقيّة هذه الحقوق ولكن يجب بناء الثقة وتطوير الضمانات بدعم من بعثة الأمم المتحدة إلى دارفور لتهدئة خواطر مسيريّة ومخاوفها من أن تزول كأسرة رعاية. كما يُسجّل خطر أن يؤدي الإحباط بين صفوف نغوك دينكا نتيجة قصور أعمل التطبيق إلى أعمال عنف عفوية في المنطقة مما يؤدي بدوره إلى اندلاع نزاع أكبر.

تقع المشكلة الأساسيّة مع احتياطي النفط الواقع ضمن حدود أبيي. ومن شأن تطبيق اتفاقيّة تشارك الثروات أن يبني فوراً دعماً محليّاً متيناً للاتفاقيّة. ولكن يجب التعاطي مع مخاوف حزب المؤتمر الوطني حيال الموازنة والقائمة على مشاركة ثروات أبيي النفطيّة والتبعات على المدى الطويل المترتبة عن انضمام أبيي المحتمل إلى جنوب مستقل. أبدت الحركة الشعبيّة لتحرير السودان استعداداً لأن تتوخّى المرونةً بشأن عائدات أبيي النفطيّة ولوّحت مؤخراً بعرضٍ لمشاركة العائدات بعد الفترة الانتقاليّةTP[50]PT. ويجب متابعة هذه المباحثات بشكل أكثر جديّة وإحاطتها بمزيدٍ من الأهميّة. تتيح الولايات المتحدة والنرويج الخبرة الدوليّة لناحية استثمار النفط ويُمكن أن تتوسّع هذه المساعدة لبلورة صفقة حول مشاركة العائدات بين الشمال والجنوب.

كما يتعيّن على الطرفين التوقيع على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجيّة (EITI) وهي مبادرة دوليّة انطلقت عام 2002 لتحسين الحكم والمساءلة في الدول الغنيّة بالنفطTP[51]PT. ويجب أن تُرفق هذه التدابير بأخرى لمعالجة مشكلة الفساد المرتبطة بعائدات النفط المتوفّرة في السودان. كما يجب أن تتوسّع المساعدة الدوليّة لتشمل ولايتي بحر الغزال وجنوب كوردوفان وشعوب دينكا نغوك ومسيريّة المحليين لمساعدتها على إقامة آليّات تخوّلها إدارة حصّتها من عائدات أبيي النفطيّة.

سوف تستمر أبيي على الأرجح في إثارة الاهتمام في خلال الفترة الانتقاليّة ولكنّها تقع في قلب اتفاقيّة سلام شامل تُطبّق بشكل مناسب كما تقع في صلب علاقات سلميّة بين الشمال والجنوب وحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبيّة لتحرير السودان. ويتعيّن على بعثة الأمم المتحدة لدارفور، بمساعدة شركائها الدوليين أن تقترح قيام منطقة منزوعة السلاح خاضعة لإشراف الأمم المتحدة ودوريّاتها في أبيي، حيث يُشكّل هذا خطوةً مهمّة للتراجع عن شفير الحرب. ويُمكن أن تمتد هذه المنطقة على طول الحدود بين الشمال والجنوب بدءاً بالمناطق النفطيّة وغيرها من المناطق حيث تتركّز القوّات. ومن شأن قيام منطقة منزوعة السلاح أن يحدّ من خطر تجدد النزاع وانهيار اتفاقيّة السلام الشامل وأن يُتيح استتباب الثقة بين الشركاء. يتعيّن على بعثة الأمم المتحدة لدارفور أن تُشرف على اتفاقيّة السلام الشامل وتحرص على تطبيقها وعلى توفّر الموارد الضروريّة للتكيّف مع مخاطر جديدة فور قيامها. ومن أولى جهود الممثّل الخاص للأمين العام أشرف قازي تلطيف الأجواء في أبيي والمناطق الانتقاليّة عبر التفاوض بشأن قيام منطقة منزوعة السلاح.

V. خاتمة

يُرجح في أبيي أن تُحدد قدرة السودان على تدعيم السلام أو الوقوع مجدداً في الحرب. ويتعيّن على التقدم المحرز في هذا المجال أن يُعالج مجموعة أكثر شموليّةً من المشاكل حول تطبيق اتفاقيّة السلام الشامل كما من شأن أعمال العنف المتكررة أن تُحبط اتفاقيّة السلام الشامل. يؤدي غياب إدارة محليّة وأي عمليّة تطبيق للبروتوكول إلى تنامي حدّة التوتر. فالحوار السياسي أسير الجمود. ولحماية سلام السودان الهشّ، يتعيّن على الأسرة الدوليّة أن تُبادر بسرعة إلى تطبيق بروتوكول أبيي كجزءٍ من عمليّة إعادة التزام شاملة بشأن قضايا اتفاقيّة السلام الشامل. ويقتضي الحلّ أن تتحلّى الخرطوم بإرادةٍ سياسيّةٍ فتشرع في عمليّة تطبيق قوامها النوايا الحسنة. وحيث يُبنى موقع حزب المؤتمر الوطني على اهتمامه بنفط أبيي، من غير المرجح تحقيق أي خرق يُذكر إلى حين معالجة هذه المسألة بشفافية. ولا بدّ من ممارسة الضغوط على حزب المؤتمر الوطني ليقبل تقرير ABC "النهائي والملزم". ولكن لا بدّ من التحلّي بقدرةٍ خلاّقةٍ على التفكير لمساعدة النظام على التكيّف مع ما يتوجّب عليه لتسديد العائدات المستحقة لأبيي من استثمار النفط.

نيروبي – بروكسل، 12 تشرين الأول /أكتوبر 2007.

TP[50]PT Crisis Group interview، أيلول/سبتمبر 2007، لم يجب حزب المؤتمر الوطني بعد.

TP[51]PT www.eitransparency.org

ملحق أ

خارطة السودان

Map No. 3707 Rev. 10 UNITED NATIONS
April 2007

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section
As adapted by International Crisis Group

خارطة حدود منطقة أبيي

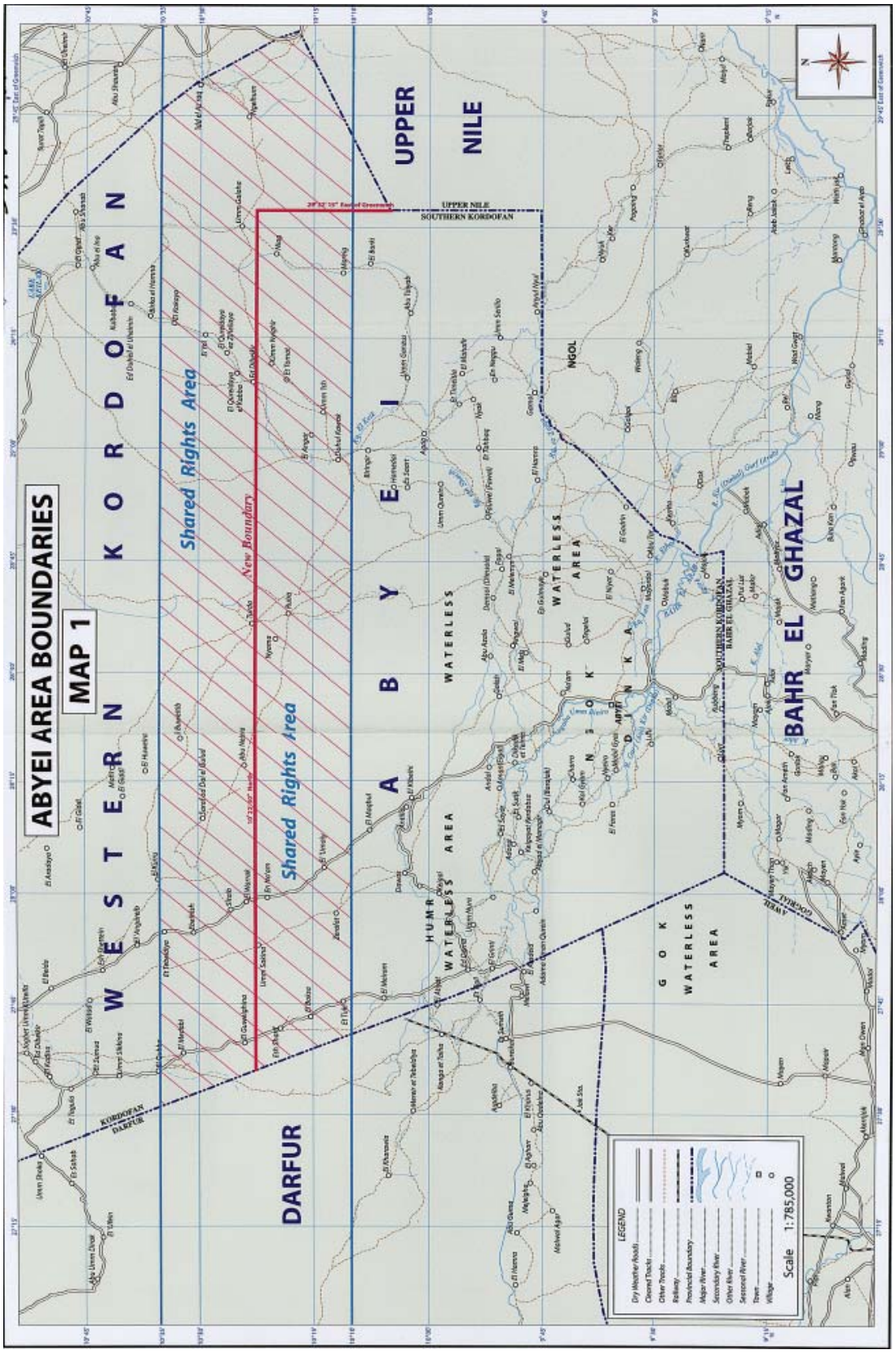

Sudan Open Archive, at http://www.sudanarchive.net/cgi-bin/sudan?a=d&d=Dl1d18.46&raw=1#.

الملحق ب

صافي عائدات أبيي من النفط، 2005

استناداً إلى أرقام الإنتاج التي حصلت عليها مجموعة الأزمات الدوليّة، ترد في ما يلي حسابات صافي عائدات النفط التقريبيّة من أبيي لعام TP2005PT[52]. جميع أرقام الإنتاج هي بمقدار ألف برميل في السنة، أمّا أرقام العائدات فهي بمليون دولار في السنة.

1	إنتاج أبيي	26,665
2	إنتاج السودان	100,250
3	أبيي كنسبة من السودان	26.6%
4	إنتاج جنوب السودان	72,756
5	الجنوب كنسبة من إنتاج السودان	72.6%
6	حصّة الحكومة من إنتاج السودان	69,683
7	حصّة الحكومة كنسبة من إنتاج السودان	69.5%
8	حصّة الحكومة من إنتاج جنوب السودان	50,471
9	حصّة الحكومة كنسبة من إنتاج جنوب السودان	69.4%
10	إجمالي عائدات الحكومة من الصادرات	$1,793.70
11	إجمالي عائدات الحكومة من شحنات المصافي	$921.30
12	مجموع إجمالي عائدات الحكومة	$2,715.00
13	الثمن الضمني لكل برميل نفط مسلم على ظهر السفينة عن نفط الحكومة	$38.96
14	صافي عائدات الحكومة من الصادرات	$1,492.3
15	صافي عائدات الحكومة من شحنات المصافي	$759.4
16	مجموع صافي عائدات الحكومة	$2,251.7
17	مجموع صافي عائدات الحكومة بعد تخصيص حصّة 2% للولايات	$2,206.7
18	صافي عائدات حكومة جنوب السودان من الصادرات	$528.1
19	صافي عائدات حكومة جنوب السودان من شحنات المصافي	$270.3
20	مجموع صافي عائدات حكومة جنوب السودان (50% من صافي عائدات الحكومة من النفط القادم من الجنوب بعد تخصيص الحصص للولايات)	$798.4
21	تحويلات مباشرة من الحكومة إلى حكومة جنوب السودان لعام 2005 (بعد عمليّات التحويل الإضافيّة التي تمّت عام	$523.3

TP2005PT[52] يُستقى البعض من هذه المواد من مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدوليّة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 مع مسؤول كبير في قطاع النفط الدولي. أمّا ما تبقى فمستقى من حسابات مجموعة الأزمات. GoSS= حكومة جنوب السودان؛ ORSA= حساب تثبيت عائدات النفط؛ يُقصد بـ "السودان" المنطقة الخاضعة لسيطرة حكومة جنوب السودان.

	2006)	
22	بعد التحويلات من حساب تثبيت عائدات النفط إلى حكومة جنوب السودان لعام 2005 (بعد عمليّات التحويل الإضافيّة تمت عام 2006)	$96.3
23	مجموع التحويلات إلى حكومة جنوب السودان عن عائدات العام 2005	$619.6
24	النفقات المباشرة من الحكومة إلى حكومة جنوب السودان لعام 2005	$194.5
25	موقع حكومة جنوب السودان الصافي (من الموازنة) لعام 2005	$80.6
26	حصّص الولايات من العائدات (2%)	$45.0
27	حصّة ولاية الوحدة	$32.6
28	حصّة جنوب كوردوفان	$12.5
29	صافي عائدات أبيي التقريبيّة	$598.9
30	حصّة أبيي من مجموع صافي العائدات (بعد حسم 2% لتوزيعها على الولايات)	26.6%
31	حصّة 50% للحكومة	$299.5
32	حصّة 42% لحكومة جنوب السودان	$251.5
33	حصّة 2% لولاية بحر الغزال	$12.0
34	حصّة 2% لولاية جنوب كوردوفان	$12.0
35	حصّة 2% لشعب دينكا نغوك المحلي	$12.0
36	حصّة 2% لشعب مسيريّة المحلي	$12.0

تشرح الأسطر الخمسة الأولى نفسها بنفسها. أمّا حصّة الحكومة من الإنتاج (السطر 6) فهي ما يبقى بعد تغطية تكاليف الإنتاج وحصّة المقاول من الإنتاج (بحسب شروط كلّ اتفاقيّة تشارك في الإنتاج). خُصص حوالى 30.5 % من مبيعات السودان من النفط لعام 2005 لتغطية تكاليف الإنتاج والمقاولين[53]TP PT. وحيث لا تشكل أبيي جزءاً من الجنوب، من المُلاحظ أنّ غالبيّة إنتاج النفط في شمال السودان لعام 2005 أتى من تلك المنطقة (مجموع الخطّان 3 و5 يقارب نسبة 100%). وفي تلك الفترة، سُجّل حقلٌ واحدٌ غير منتجٍ للنفط في الشمال وهو نيم وقد دخل على الخطّ عام 2005. في حين نورد 10% من إنتاج توما ساوث على أنّه من إنتاج أبيي، لا تفعل حكومة السودان المثل، وبالتالي تتضمن الأرقام في الجدول إنتاج توما ساوث كاملاً باعتباره إنتاج من جنوب السودان. ومرد هذا إلى واقع أنّ أبيي مضافة إلى جنوب السودان تُشكّل حوالى 100% من مجموع الإنتاج السوداني في المنطقة[54]TP PT.

تُحقق العائدات من تصدير النفط الخام وبيعه إلى مصافي السودان المحليّة. ويتيح إجمالي عائدات النفط احتساب متوسط سعر البرميل (الخط 13)[55]TP PT. يخلو صافي عائدات النفط من تكاليف النقل والشؤون الإداريّة والتي تشكل حوالى 17% من إجمالي العائدات. بحسب شروط اتفاقيّة السلام الشامل، يجب أن يُخصص 2% من صافي عائدات الحكومات مباشرةً إلى ولايتي الوحدة وجنوب كوردوفان قبل إجراء مزيدٍ من

[53]TP PT يترتب عن إنتاج البرميل كلفة معيّنة. لذا إذا كان الإنتاج مقدراً بمئة برميل، وبلغت تكاليف الإنتاج 2.50$ للبرميل الواحد، وكان سعر بيع البرميل 50$، تُخصص عائدات بيع خمسة براميل من أصل مئة لتغطية تكاليف الإنتاج. تتقاضى كلّ شركة مقاولات أو كل مجموعة مقاولات حصّة من الإنتاج تقارب 20 إلى 30% لكي يبيعها ويُسدد تكاليفه الخاصة وليس فقط تكاليف الإنتاج وإنما أيضاً تكاليف النقل وسواها.

[54]TP PT بمعنى آخر، يُعادل 10% من إنتاج ساوث توما تقريباً إنتاج نيم. سُجّل أيضاً إنتاج صغير من أبو غبرا وبيشاير في القطاع 6 في الشمال ولكن لا يبدو بأنّ الأرقام غير محتسبة.

[55]TP PT يبدو هذا الثمن منخفضاً نسبيّاً مقارنة بالأسعار العالميّة لعام 2005، وبمتوسط سعر نفط الحكومة لعام 2006. من الممكن أن يُباع النفط إلى المصافي المحليّة بثمن منخفض وهميّاً على شكل دعمٍ بحيث تستطيع المصافي أن تبيع منتجات النفطية محليّاً بكلفةٍ أقل أو أن تجني الأرباح من التكرير بدلاً من بيع النفط الخام. وقد تكون هذه وسيلة لنقل مزيد من عائدات النفط من الجنوب إلى الشمال. ولعلّه أمكن كحلٍّ بديل تحقيق عائدات أكبر من الصادرات ولكنّ بعض هذه العائدات لم يرد يوماً في حسابات الحكومة.

الحسابات (الخطّ 26). ومن ثم تتقاضى حكومة جنوب السودان نصف صافي العائدات المنبثق من الجنوب أي 50% ضرب 72.6% ضرب 2.2064 مليار دولار أي 798.4 مليون دولار (الخط 20)TP[56]PT.

حصلت حكومة السودان على مبلغ 523.3 مليون دولار من الخرطوم عام 2005 هو بمثابة عائدات نفط صافية وموزّعة من حساب الخطّ 20. وحيث لا يُمكن استكمال حسابات العائدات والتوزيع قبل شهرين من نقل الإنتاج وبيعه، استمرت حكومة جنوب السودان في الحصول على تحويلات عن إنتاج 2005 في العام 2006 وحصّلت مبلغ 119.4 دولار إضافي. كما تتمتع السودان بحساب تثبيت عائدات النفط الذي يُحصِّل مجموع عائدات الحكومة من بيع النفط بأكثر من 45$ للبرميل. وكانت أسعار النفط العالميّة أعلى من هذا السعر لجزء كبير من العام 2005 وبالتالي أُدرجت الودائع التي تمثّل عائدات الجزء الأكبر من النفط المصدّر في حساب تثبيت عائدات النفط. عندما تقدم الحكومة على سحوبات إضافيّة الحساب، توزّع نسبة مئوية لاحقاً على حكومة جنوب السودان باستخدام ما يبدو أنّه المعادلة نفسها لتوزيع العائدات العام. وبلغت هذه النسبة 96.25 مليون دولار عام 2005 (الخط 94). كما تُسدد الحكومة بشكل مباشر 194.5 مليون دولار على شكل نفقات لعام 2005 تحت إشراف حكومة جنوب السودان التي حققت رصيداً إيجابياً صافياً بقيمة 80.6 مليون دولار بعد احتساب هذه العائدات والنفقات وغيرها لعام 2005.

بعد الإطلاع على صافي العائدات مقارنةً بإجمالي العائدات والتكاليف في السودان، يُمكن تحديد صافي عائدات أبيي التقريبيّة لعام 2005 انطلاقاً من إنتاج 73.055 برميل في اليوم وباعتبار أنّ صافي العائدات قد يبلغ النسبة عينها المطبقة للسودان ككلّ. أمّا العمليّة الحسابيّة فتتم على الشكل التالي: إنتاج أبيي للسنة ضرب النسبة المخصصة للحكومة (69.5%) ضرب نسبة صافي العائدات إلى إجمالي العائدات (82.9%)TP[57]PT ضرب متوسط سعر البرميل المحصّل عن دمج النفط المكرر محليّاً في السودان والنفط المصدّر لعام 2005 (38.96$). وتكون النتيجة حوالى 599 مليون دولار (الخط 29). وتُبيّن الخطوط من 32 إلى 36 عائدات إضافيّة كان يجب على الخرطوم توزيعها لعام 2005 بحسب بروتوكول أبيي بمعزل عن توزيعات أخرى لحكومة جنوب السودان والولايات المنتجة للنفط المُحددة في اتفاقيّة السلام الشامل. وحتّى ولو لم تُدرج نسبة صغيرة من إنتاج ساوث توما في أبيي، فأنّ عائدات 2005 المستحقة لحكومة جنوب السودان، والولايتين، ودينكا نغوك، ومسيريّة تعدّت 285 مليون دولار. وهي لم توزّع حتّى تاريخهTP[58]PT.

على الرغم من انحسار الإنتاج عام 2006، إلاّ أنّ عائدات أبيي كانت أعلى نسبياً من العام 2005 بفعل ارتفاع أسعار النفط. ويبدو أن متوسط سعر برميل النفط الخام المرجّح الذي صدّرته الحكومة وباعته للمصافي المحليّة بلغ 48.22$ عام 2006 أي بارتفاع قدره 24%TP[59]PT. عام 2006، حققت الحكومة عائدات صافية (موازية للخطّ 16) قدرها 2.803 مليار دولار، أي بارتفاع قدره حوالى 24%TP[60]PT. باستخدام متوسط عائدات أبيي أي 66296 برميل في اليوم لعام 2006، والنسب المكيّفة نفسها لحصّة الحكومة من التكاليف واتفاقيّات المشاركة العامة والنسبة المئويّة نفسها لتكاليف الإدارة والنقل، يبلغ صافي عائدات الحكومة من أبيي حوالى 671 مليون دولار.

ولكن بالنسبة إلى أبيي، حقق عام 2006 ذروةً في الإنتاج. ويُتوقّع أن تنخفض أسعار الإنتاج والنفط مقارنةً بعام 2006 في السنوات السابقة لاستفتاء 2011. ومن المنطقي أن يتراجع صافي عائدات أبيي الفعليّ بحلول العام 2011 إلى ثلث مستويات العام 2006 على افتراض أنّ الأسعار الفعليّة (المكيّفة بحسب التضخم) ستبقى ثابتة بعد العام 2009. وبالطبع سوف تتراجع الحصص الواجب توزيعها بالنسبة عينها. ولكن بالنظر إلى مستوى الفقر في أبيي وفي السودان بشكل عام، لا تزال هذه العائدات خياليّة وقد يُقدّر مجموعها بـ 1.4 مليار دولار للأطراف المحددة في البروتوكول عن الفترة الانتقاليّة (2005-2011).

TP[56]PT لسببٍ من الأسباب تستخدم نسبة 72.72% لدى إجراء هذه الحسابات بدلاً من 72.57% على الرغم من أنّ حصّة الجنوب المدرجة هي 72.57%، وهذا ما يُبرر التفاوت الصغير في الأرقام.

TP[57]PT بعد التكييف لتغطية تكاليف النقل والشؤون الإداريّة.

TP[58]PT هذا ما أكّد عليه مؤخراً زعيم قبيلة نغوك دينكا المدعو كوول دينغ. مراجعة Skye Wheeler، "Sudan Deadlock over Abyei Stops Thousands Going Home"، وكالة رويترز، 15 آب/أغسطس 2007.

TP[59]PT تستقى بيانات الحكومة من مصادر مجموعة الأزمات. في حين بلغ متوسط سعر النفط الخام المرسل إلى المصافي 62.28$ للبرميل، لم يتعدَّ متوسط سعر تصدير البرميل (انطلاقاً من إجمالي العائدات) 40.29$ للبرميل. ويبدو سعر التصدير هذا منخفض نسبيّاً على الرغم من أنّ معظمه من نوع خليط Dar Blend وهو نفط خام يُباع بعد إدخال حسم كبير لقياس درجات النفط الخام بسبب النوعيّات التي تجعل التكرير صعباً.

TP[60]PT ما يصعب فهمه من بيانات حكومة السودان التي حصلت عليها مجموعة الأزمات أنّ إنتاج النفط الخام في السودان وفي جنوب السودان انحسر على يبدو بنسبة 8% و14% تباعاً بين عامي 2005 و2006 في حين أكّد جميع المحللين المستقلين بأنّ إنتاج البلاد في ارتفاع (على سبيل المثال، USEIA والوكالة الدوليّة للطاقة). بلغ مجموع إنتاج النفط الخام للسودان عام 2005، 350000 برميل في اليوم وعام 2006، 378100 برميل في اليوم بحسب USEIA ولكن بحسب بيانات الحكومة المستخدمة لاحتساب حصّة العائدات مع حكومة جنوب السودان بلغت هذه النسبة 274657 برميل في اليوم لعام 2005، و 252488 برميل في اليوم لعام 2006. وفي هذا التفاوت ما يضفي مصداقيّةً على شكاوى حكومة جنوب السودان التي تدعي بأنّها لا تحصل على حصّتها الصحيحة من العائدات والمنصوص عليها في اتفاقيّة السلام الشامل، لأنّ حصر الإنتاج (كما السعر) هو وسيلة سهلة لإخفاء العائدات.

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

International Headquarters
149 Avenue Louise, 1050 Brussels, Belgium · Tel: +32 2 502 90 38 · Fax: +32 2 502 50 38
E-mail: brussels@crisisgroup.org

New York Office
420 Lexington Avenue, Suite 2640, New York 10170 · Tel: +1 212 813 0820 · Fax: +1 212 813 0825
E-mail: newyork@crisisgroup.org

Washington Office
1629 K Street, Suite 450, Washington DC 20006 · Tel: +1 202 785 1601 · Fax: +1 202 785 1630
E-mail: washington@crisisgroup.org

London Office
Cambridge House - Fifth Floor, 100 Cambridge Grove, London W6 0LE · Tel: +44 20 7031 0230 · Fax: +44 20 7031 0231
E-mail: london@crisisgroup.org

Moscow Office
Belomorskaya st., 14-1 - Moscow 125195 Russia · Tel/Fax: +7-495-455-9798
E-mail: moscow@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation
Crisis Group also operates from some 28 different locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.
See www.crisisgroup.org for details.